Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

تقرير سياسة

٢ فبراير ٢٠١٤

سارة جمال أحمد

أصوات النساء في "اليمن الجديد"

تم إعداد هذا التقرير بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

مضمون هذه الوثيقة يقع على عاتق المركز اليمني لقياس الرأي العام ولا يعبر إطلاقا، وبأية حال من الأحوال ، عن موقف مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

المركز اليمني لقياس الرأي العام. كافة حقوق النشر والتصميم محفوظة © ٢٠١٤.

الدور الخامس، عمارة بنك قطر الوطني (أمام البنك العربي)
شارع الزبيري، صنعاء، الجمهورية اليمنية
صندوق بريد: ٥٧٨٢
هاتف : ٦٤٧- ٥٠٥-٩٦٧١+
فاكس: ٦٤٨-٥٠٥-٩٦٧١+
الموقع الإلكتروني : www.yemenpolling.org
بريد إلكتروني : contact@yemenpolling.org

جدول المحتويات

جدول المحتويات	٤
قائمة الرسوم البيانية	٥
خلفية عن المركز اليمني لقياس الرأي العام	٦
نبذة عن المؤلفة	٧
المنهجية	٨
أهداف التقرير	٩
السياق السياسي: المرأة في اليمن قبل «الربيع العربي» والنضال من أجل حقوق المرأة	١٠
دور النساء في مظاهرات ٢٠١١	١٢
المرأة خلال الفترة الانتقالية	١٤
النتائج الأساسية لمؤتمر الحوار الوطني فيما يخص حقوق المرأة	١٥
توصيات مؤتمر الحوار الوطني بخصوص المرأة	١٦
النساء على مستوى القواعد الشعبية : مطالب ورؤى المرأة اليمنية العادية في «يمن جديد»	١٨
النساء في اليمن عقب «الربيع العربي»	١٨
تصور المواطنين عن ناشطات حقوق المرأة وعضوات مؤتمر الحوار الوطني والعاملات في المنظمات	١٩
التأييد الشعبي للقضايا على المستوى الوطني	٢٠
تصور النساء في القواعد الشعبية عن الوضع السياسي الحالي وتأثيراته على المرأة	٢٥
الخاتمة	٣٠

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني ١: هل لعبت المرأة دورا في احتجاجات ٢٠١١؟ ١٣

الرسم البياني ٢: هل تحسن وضع المرأة منذ أن اندلاع احتجاجات ٢٠١١؟ ١٨

الرسم البياني ٣: هل توافق على تحديد سن قانونية للزواج بـ ١٧ عاما؟ ٢٢

الرسم البياني ٤ : هل توافق على تخصيص ٣٠ بالمائة كوتا للنساء في البرلمان والحكومة؟ ٢٢

الرسم البياني ٥: هل توافق على تولي النساء مناصب حكومية بغض النظر عن نوعية هذا المنصب ؟ ٢٣

الرسم البياني ٦: إلى أي حد تتفق مع زيادة اهتمام الدولة بالخدمات الصحية المقدمة للنساء؟ ٢٣

الرسم البياني ٧ : إلى أي حد تتفق مع زيادة اهتمام الحكومة بتعليم النساء؟ ٢٤

خلفية عن المركز اليمني لقياس الرأي العام

المركز اليمني لقياس الرأي العام مؤسسة بحثية غير حكومية تأسست في ٢٠٠٤ وحصلت على ترخيص رقم ١٤٧ من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل في ديسمبر ٢٠٠٥. و كونه أول مركز لقياس الرأي العام في اليمن، فإن المركز يفتخر بمقدرته على تنفيذ أبحاث عالية الجودة في العلوم الاجتماعية. و قد حاز المركز اليمني لقياس الرأي العام على جائزة أفضل شريك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من معهد جالوب الدولي. ويقوم المركز اليمني لقياس الراي العام بإعداد وتنفيذ استطلاعات ودراسات الرأي العام باستخدام طرق متعددة في الدراسات بحيث تخدم احتياجات البحث في المؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات والمؤسسات غير الربحية والوكالات الحكومية والاتحادات الدولية.

وينفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام استطلاعات رأي عام ومجموعات مركزة ومقابلات معمقة ودراسات ديمغرافية وأبحاث السوق، كما يستخدم أساليب كمية ونوعية لمشاريع التنمية والمنظمات والمؤسسات الدولية والمؤسسات الإعلامية والمجموعات التجارية والبنوك وغيرها من الجهات. وقد أنشأ المركز مجموعة من الصحفيين المحترفين والأكاديميين والباحثين بالإضافة إلى بعض المتطوعين الذين يطمحون في إحداث تغيير تدريجي في اليمن متسلحين بعلوم اجتماعية ذات مقاييس دولية عالية. وكعضو في الجمعية العالمية لأبحاث الرأي العام والجمعية الأميركية لأبحاث الرأي العام، يظل المركز اليمني لقياس للرأي العام ملتزما بمعايير التميز في كل مجالات العلوم الاجتماعية.

ولدى المركز فريق متخصص و مؤهل يمتلك خبرة جيدة. ويتعاون المركز أيضا مع عشرات من الخبراء والمستشارين وأساتذة الجامعات داخل اليمن وخارجها. ومن ضمن أكثر من ٢٠٠٠ باحث ميداني قام المركز باختبارهم وتدريبهم، اختار المركز اليمني لقياس الرأي العام ٥٠٠ باحث من كافة مناطق البلد لتنفيذ أبحاثه الميدانية، ٥٠ بالمائة منهم من الإناث. وعلاوة على طاقمه وموارده الفنية، تتيح له خبرته في هذا المجال تنفيذ دراسات من أي حجم كانت في كل المحافظات اليمنية. وفي ذات الوقت يلتزم المركز بالمعايير الدولية الأكثر صرامة فيما يخص جودة المعلومات وضمان تنفيذ دراسات فعالة في الوقت المحدد.

ومنذ إنشائه، نفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام وينفذ حاليا عشرات من مشاريع الأبحاث الكمية والنوعية حول العديد من القضايا التي تتراوح بين نماذج استهلاك القنوات الفضائية والإذاعات ووجهات نظر المستهلكين إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والمرأة والإصلاحات السياسية والفساد والصحة العامة والدراسات المتعلقة بالحكم، إضافة إلى قضايا أخرى. وفضلا عن نجاحه في تنفيذ دراسات رأي عام متعددة ومشاريع بحثية ، أجرى المركز اليمني لقياس الرأي العام دراسات اقتصادية ودراسات نوعية، وغطى كافة المحافظات اليمنية، كما نفذ دراسات عن طريق المقابلة وجها لوجه لأكثر من ١٠٠ ألف يمني.

ويمتلك المركز اليمني لقياس الراي العام خبرة واسعة في تنفيذ مشاريع ممولة دوليا. وقد تعاون ونفذ عشرات من المشاريع مع مؤسسات دولية متعددة من ضمنها الاتحاد الأوروبي، و أبحاث تشارني، و مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، و دانيكوم (شركة استشارات إعلامية)، و معهد جالوب الدولي، و المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ، و مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، و المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، و الصندوق الوطني للديمقراطية، و مركز الدراسات العربية، و الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، و معهد الأبحاث (لندن)، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و جامعة بون ، و جامعة ميتشغان ، و البنك الدولي، و هيئات أخرى.

نبذة عن المؤلفة

سارة جمال نسوية ومدونة، وناشطة مجتمع مدني، ومختصة في علم الاجتماع تركز بشكل أساسي على قضايا النوع الاجتماعي. وتعمل حاليا في المركز اليمني لقياس الرأي العام كباحثة نوع اجتماعي. وهي أيضا عضوة مؤسسة في حملة "دعم اليمن وكسر الصمت" (www.supportyemen.org)، و منسقة علاقات عامة وكاتبة سيناريو ومتحدثة في حملات " دعم اليمن" ، كما عملت باحثة مستقلة في شؤون اليمن وقضايا النوع الاجتماعي وقدمت أوراق عمل لمؤسسة روزا لوكسمبورغ ومركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للصراعات، كما تعمل مدربة معتمدة من الأمم المتحدة في العلاج الاكلينيكي الاجتماعي للعنف على أساس النوع الاجتماعي.

للتواصل: s.jamal@yemenpolling.org

أهداف التقرير

"أصوات النساء في اليمن الجديد" عنوان لمشروع يطرح سؤالا مهما: هل تعتقد اليمنيات أن " يمن جديد" قد تحقق لهن بعد أكثر من عامين من الفترة الانتقالية في البلد؟ وقد استخدمت وسائل الإعلام المحلية هذا المصطلح (يمن جديد) بشكل واسع في هذا السياق، مشيرة بطريقة أو بأخرى إلى أن فرصا جديدة قد سنحت لمختلف شرائح المجتمع اليمني على إثر ما يسمى بـ"الربيع العربي" . وبطبيعة الحال لم تكن النساء بمنأى عن ذلك. ومنذ انطلاق الاحتجاجات في ٢٠١١، كانت النساء موضوعا للكثير من النقاشات في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، إضافة إلى التقارير التي خصصت بين حين وآخر وقتا وجهدا لفهم الدور الذي لعبته المرأة في احتجاجات ٢٠١١ و كيف أثرت الاحتجاجات على حياتها[1].

يتمحور الكثير من الجدل الدائر حول حقوق النساء ومشاركتهن السياسية في اليمن على قلة من النساء اللاتي اشتهرن في الأعوام المنصرمة بأنهن انخرطن في الكفاح من أجل إصلاح سياسي. ويتضمن هذا الكفاح مبادرة من أجل تخصيص ٣٠ بالمائة كوتا للنساء في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إضافة إلى منع زواج الصغيرات من خلال إيجاد قانون ينص على تحديد سن الزواج. وعلى الرغم من الضغوط الدولية لإجراء إصلاحات في حقوق المرأة والمشاركة السياسية، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم يكاد يذكر من جانب الناشطات حيث أنه لم يتم إقرار الكوتا أو قانون يحدد السن القانونية للزواج . ويبحث مشروع " أصوات النساء في اليمن الجديد" ، الممول من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية " عما إذا كانت أنشطة المدافعات عن حقوق المرأة في اليمن بحاجة إلى تأييد شعبي وعما إذا كان عدم توفر ذلك التأييد هو ما يحد من إحراز تقدم. هناك اهتمام ضعيف جدا تجاه المرأة اليمنية العادية وكفاحها السياسي والاجتماعي، إضافة إلى مطالبها ووجهات نظرها تجاه اليمن الجديد. ونتيجة لذلك، فإن أحدا لا يكاد يعرف شيئا عما تريده النساء في ما يخصّ حقوقهن. وعادة ما يُطرح سؤال عما إذا كانت اليمنيات يؤيدن قضايا المدافعات عن حقوق المرأة على المستوى الوطني وما إذا كان المدافعات عن حقوق المرأة يمثلن مطالب النساء العاديات. ومن أجل الإجابة على هذا السؤال المركب وإثراء هذا البحث، فإن من الأهمية بمكان النظر إلى المرأة اليمنية بعيدا عن الصور النمطية المكرورة في وسائل الإعلام وفي الخطابات السياسية، التي تستخدم مصطلح 'المرأة اليمنية' للتعبير عن مطالب و رؤى النساء ذات الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة دون أي تفريق يذكر.

[1] السقاف، نادية (٢٠١٢) : «أصوات قوية : المشاركة السياسية لليمنيات من الاحتجاجات إلى عملية الانتقال»، مؤسسة فريدريتش إيبيرت ؛ بيغم سلطانة (٢٠١٢): « انتظار التغيير، صنع التحول السياسي للمرأة» أوكسفام ؛ رجاء، جميلة علي (٢٠١٣): « المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية: التحديات والفرص»، مركز الديمقراطية والتنمية و سيادة القانون ، معهد فريمان سبونغلي للدراسات الدولية ، ستاندفور: شاكر، وميض، مرزوق، ميا حداد سليم (٢٠١٢): « أصوات قوية، مشاركة المرأة اليمنية في السياسة من الاحتجاجات إلى عملية الانتقال» ، عالم آمن.

المنهجية

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث، فقد استلزم الأمر التركيز على القاعدة الشعبية من النساء عوضا عن النخب. وفي هذا السياق، لا بد أن يفهم من مصطلح "نساء القاعدة الشعبية" تلك النساء اللاتي في المجتمعات المحلية، ولهن اهتمامات محلية، وليس تلك النسوة اللاتي ينشطن في مجتمع النخبة على المستوى الوطني العام. وبناء على الاعتبارات السابقة تم إجراء عشر مجموعات مركزة في خمس محافظات (عدن، وتعز، وإب، والحديدة، وأمانة العاصمة) مع مجموعة من الرجال وأخرى من النساء في كل محافظة. وتضمنت كل مجموعة مركزةعشر/ عشرة مشاركات /مشاركين تم تجنيدهن/هم بمساعدة الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وفروعه في خمس محافظات. في عدن، كان كل المشاركين في مجموعتي الذكور والإناث من شريحة الأميين، وتشكلت مجموعة الرجال من ستة صيادين واثنين عمال بناء واثنين عمال نظافة. وفي ذات الوقت، قالت النساء أنهن يعملن ربات بيوت وفي صيد الأسماك أو صنع أدوات الاصطياد أحيانا. وفي تعز، تم تجنيد سبع نساء يعملن في شركات ضمن القطاع الخاص وبعضهن حاصلات على شهادات جامعية، بينما تعمل النساء الأخريات الحاصلات على شهادات تعليم أساسي في مصانع خاصة. أما مجموعة الرجال، فتتضمن ستة موظفين يعملون في شركات خاصة ولديهم شهادات جامعية، وثلاثة يعملون في مجال البناء و لديهم شهادات أساسية، و واحد يعمل في قطاع النظافة وهو أمي. أما في إب، فكل المشاركين الذكور الذين تم تجنيدهم كانوا من شريحة الأميين، سبعة منهم مزارعون، وثلاثة عمال نظافة ممن يطلق عليهم لفظ الأخدام (المهمشين). وعلى نحو مشابه، تكونت مجموعة النساء في إب من امرأة تعمل في الزراعة ، وسبع ربات بيوت أميات بما فيهن ثلاث نساء من شريحة الأخدام، وخريجة مدرسة ثانوية وطالبة جامعية. وفي الحديدة، كان كل المشاركين في مجموعة الرجال أميين، حيث تكونت المجموعة من أربعة صيادين ،واثنين عمال بناء، وأربعة عاطلين عن العمل ، بينما احتوت مجموعة النساء ست جامعيات موظفات في القطاع العام وأربع ربات بيوت حاصلات على تعليم أساسي. وأخيرا في أمانة العاصمة، تكونت مجموعة الرجال من خمسة خريجين جامعيين موظفين في القطاع الحكومي وعامل في مصنع خاص (أمي)، وشخصين أميين يعملان في مجال البناء إضافة إلى عاملي نظافة من شريحة الأخدام. وتكونت مجموعة النساء في العاصمة صنعاء من أربع مدرسات وأربع ربات بيوت حاصلات على شهادات تعليم أساسي وعاملتي نظافة من شريحة الأخدام.

وبالإضافة إلى تلك المجموعات، فقد تم جمع البيانات من خلال دراسة تم تنفيذها في أرجاء البلد بعينة تضم ١٠٠٠ شخص (+ ١٥) مواطنا يمنيا، ٥٠ بالمائة من الذكور، و ٥٠ بالمائة من النساء، و ٧٠ بالمائة من مناطق ريفية، و ٣٠ بالمائة من المدن.

السياق السياسي: المرأة في اليمن قبل "الربيع العربي" والنضال من أجل حقوق المرأة

فيما يخص اللامساواة الاجتماعية بين الجنسين، تصنف اليمن في المرتبة الأخيرة في كل مؤشرات انعدام المساواة مثل مؤشر الأمم المتحدة حول مساواة النوع الاجتماعي. وتعكس هذه النتائج تدني الظروف التي تعيشها اليمنيات فيما يخص الصحة والتعليم وفرص الحصول على عمل إضافة إلى المشاركة السياسية. و في ٢٠٠٥، نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقييما للأهداف الانمائية للتنمية، واصفة واقع الحال بالنسبة للمرأة في اليمن و داعمة الحقائق التي أوردتها بالأرقام[٢]. و قد أظهر التقييم أن معدل وفيات الأمهات يشكل السبب الرئيسي للوفاة بين النساء في عمر الانجاب (٤٢ ٪). و يمكن أن يُعزى ذلك، جزئيا، إلى حقيقة أنَّ ١٦٪ فقط من حالات الولادة تتم في مرافق صحية، بينما بقية الحالات تتم في المنازل ولا يحضر من ذوي الخبرة بالتوليد إلا في حالات ولادة تصل نسبتها إلى ٢٥٪ فقط. و بالنظر إلى هذه الأرقام، يبقى استخدام الطرق الحديثة لتنظيم الأسرة التي من شأنها أن تساعد في تحسن الوضع الصحي للنساء متدنية بمعدل ١٣,٤ ٪ ، وتقدر احتياجات وسائل منع الحمل التي لا توفر بـ ٤٤ ٪. وتعكس هذه الظروف مخاطر الانجاب الناجمة عن زيادات وتيرة الحمل المبكر والانجاب بسبب الزواج المبكر.

في ٢٠٠٥، صنف المركز الدولي لأبحاث المرأة اليمن في المرتبة ١٤ (بالإضافة إلى ليبيريا) من ضمن عشرين منطقة في العالم تنشط فيها ظاهرة الزواج المبكر.[٣] ووجدت دراسة المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام ٢٠٠٦ أن قرابة ٥٢ ٪ من الفتيات اليمنيات تم تزويجهن قبل سن ١٨ عاما و١٤٪ قبل سن ١٥ عاما. ولأن هذا الزواج ينتشر بشكل رئيسي في المناطق الريفية ، فإن هذه الظاهرة ترجع في الغالب إلى عوامل تتعلق بالضوائق المادية. وعلى النقيض من الذكور، لا ينظر إلى الإناث على أنهن المعيل المحتمل للأسرة، بل لا يتوجب عليهن كنساء تحمل أي أعباء مالية بعد تزويجهن لأسر أخرى. ولهذه الأسباب فإنه يتم الاستعداد للزواج غالبا في سن مبكرة.

وتؤثر التقاليد في اليمن على تعليم الفتيات أيضا حيث يتم فصلهن من المدارس حالما يتزوجن. وفيما تصل نسبة التحاق الفتيات بالمدارس إلى ٤٣٪ ، أي ما يساوي ٧٦ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى ، إلا أن معدلات التسجيل للفتيات تنخفض في المدارس الثانوية. وفي المستوى التعليمي التاسع، يكون هناك ٤٤ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى.[٤] وفي المناطق الحضرية، تنخفض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم بشكل متدرج، مع ارتفاع عام لنسبة الأمية.[٥]

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الظروف المعيشية للمرأة والزواج المبكر، فإن التشريع الحالي بشأن الزواج المبكر يظل مشكلة أساسية. ولا يحدد قانون الأحوال الشخصية اليمني سن أدنى للزواج ، بل إنه يسمح بزواج الأطفال في أي عمر. وعلى الرغم من تواجد منظمات محلية تعمل في مجال منع الزواج المبكر مثل اتحاد نساء اليمن أو اللجنة الوطنية للمرأة، فإنه لم يتحقق أي تقدم يذكر في تغيير القانون. وقد تحقق أول انتصار حين نوقش مشروع القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية للمرأة ، والذي نص على تحديد سن الزواج بـ ١٨ عاما، في البرلمان عام ٢٠٠٩. وفيما وافق غالبية البرلمانيين على تحديد السن القانوني للزواج بـ ١٧ عاما، رفض ٢٣ برلمانيا ذلك على أساس أنه يتناقض مع المبادئ الإسلامية. وقد أحيل المشروع فيما بعد إلى اللجنة التشريعية، من أجل دراسة عدم تضاربه مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي ١٠ أبريل٢٠١٠، أصدرت لجنة تقنين أحكام الشريعة تقريرا مكونا من ١٤ صفحة تضمن تبريرات دينية لعدم تحديد سن الزواج. و لم يستأنف النقاش حول مسودة القانون مرة أخرى حتى أكتوبر ٢٠١٠، حيث وقع عراك بالأيدي وتراشق بالكلمات بين أعضاء البرلمان بسبب القضية[٦] . ولعل مسودة المشروع قد قدمت إلى البرلمان جراء حوافز سياسية، وليس من أجل حقوق المرأة في ذاتها. و بينما عُدَّ الجدل حول القانون نصرا للناشطات النساء، فإن الملاحظ أن مناقشة مسودة القانون قد تمت في سياق الجدل الدائر بين المؤتمر الشعبي العام و تحالف المعارضة حول إجراء إصلاحات

٢ وزارة التخطيط و التعاون الدولي (٢٠٠٥)، حاجة أهداف الألفية للتنمية إلى تقرير تقييم.
٣ المركز الدولي لأبحاث المرأة (٢٠٠٦) : الزواج المبكر في العالم.
٤ وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣)، إحصائية الكتاب المدرسي السنوية لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٥ وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣)، إحصائية الكتاب المدرسي النسوية لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٦ منظمات حقوق الإنسان (٢٠١١): « كيف يمكن السماح بزواج الصغيرات» .

كبيرة ، حيث هددت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة حينها بمقاطعة الانتخابات البرلمانية إذا لم يتم إجراء إصلاحات. ومن هنا فإن الجدل حول زواج الصغيرات كان أحد الوسائل التي استخدمتها الحكومة لتشتيت المعارضة وزجها في غمار خلافات بين تياري المحافظين و دعاة الإصلاحات. ورغم أن الاعتراضات الأقوى على مسودة المشروع كانت ذات منطلقات دينية، فإن مشروع القانون قد باء بالفشل بسبب انعدام الاهتمام بشكل عام لدى المشرعين لمعالجة القضية على نحو استباقي.

وفي هذا السياق، تمثل محدودية مشاركة المرأة في الحكومة مشكلة، حيث أن الأصوات النسائية بين النخب السياسية التي تدافع عن حقوق المرأة تبقى محدودة جدا وغير فعالة. ومع ذلك، تم إحراز بعض التقدم فيما يخص مشاركة المرأة السياسية في الثلاثة عشرة عاما الأخيرة. في ٢٠٠١، كانت وهيبة فارع أول امرأة تتبوأ منصبا في رئاسة الوزراء لشؤون حقوق الإنسان. وعلى إثر ذلك، تم إنشاء وزارة حقوق الإنسان وكانت أمة العليم السوسوة أول وزيرة لحقوق الإنسان. وبقيت هذه الوزارة حكرا على ا لنساء، حيث تقلدت خديجة الهيصمي وهدى البان هذا المنصب على التوالي. وفي ٢٠٠٧، تم تعيين أمة الرزاق علي حمد وزيرة للشؤون الاجتماعية . وفي البرلمان، فازت امرأة واحدة فقط في انتخابات ٢٠٠٣، بينما تم انتخاب ٣٨ امرأة من إجمالي ٦٧٤١ مرشحة في المجالس المحلية. وفي الهيئة الاستشارية بمجلس الشورى التي يختار أعضاءها الرئيس مُثلت المرأة بعضوتين . وحتى مع زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار بشكل طفيف منذ ٢٠٠٠، لم يتحقق تقدما يكاد يذكر فيما يخص حقوق المرأة ، حيث أن وضع النساء والتحاقهن بالتعليم والخدمات الصحية وحقوقهن القانونية والمدنية لم تصبح أولوية في أجندة صناع القرار من الإناث في المستويات العليا. وتعد قضية زواج الصغيرات ، على وجه الخصوص، مؤشرا بسيطا للتأثير السياسي المتدني للنساء، حيث لم تقم أي امرأة في مناصب صنع القرار العليا ولا من مؤيدات المشروع على الضغط على البرلمان للمصادقة عليه منذ العام ٢٠٠٠. ومن ضمن المبادرات التي هدفت لزيارة مشاركة النساء سياسيا إيجاد كوتا للنساء لتولي مناصب صنع القرار. وعلى الرغم من دعوات منظمات نسائية مختلفة لإيجاد نظام كوتا منذ مطلع ٢٠٠٦، فإن أي نجاح لم يتحقق على المستوى التشريعي.

النساء و"اليمن الجديد"

دور النساء في مظاهرات ٢٠١١

كانت مشاركة النساء في تظاهرات ٢٠١١ في الساحات في أنحاء البلد ظاهرة بشكل ملفت. ومع أنَّ النساء لم يكنَّ القوة المسيطرة داخل الحركة الاحتجاجية، إلا أنهن تواجدن بشكل كبير في الساحات بحيث لا يمكن تجاهل دورهن.والأهم من ذلك أن حضور النساء في المظاهرات لم يتوقف في ٢٠١١ و شاركن في المظاهرات منذ انطلاقها في١٥ يناير ٢٠١١ أمام السفارة التونسية في إطار ما عرف بالربيع العربي ، وقد واصلن التظاهر حتى تم التوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر ٢٠١١. مشاركة النساء في الاحتجاجات كانت قوية سواء من حيث العدد أو النوعية. في ١٥ يناير ٢٠١١، كانت النساء التي تعرف بتوجهاتهن اليسارية والليبرالية جنبا إلى جنب مع توكل كرمان، عضو حزب الإصلاح الإسلامي، أول من صرخن ضد نظام صالح. وعندما ألقي القبض على توكل كرمان في ٢٢ يناير ٢٠١١ بسبب مشاركتها في المظاهرات، زاد الاحتشاد ضد الحكومة نتيجة لذلك. ووافق الآلاف من المتظاهرين، معظمهم من الذكور، على توكل كرمان ، كقائدة للمسيرات.

واستطاعت ساحة التغيير، المخيم الرئيسي للاحتجاجات في صنعاء، أن تشكّل أنموذجا لمشاركة النساء في الاحتجاجات. ولم يكن التنوع الثقافي والقبلي والسياسي الذي شكل مجتمع ساحة التغيير يفصل النساء عن الرجال، بل كان الملاحظ هو الترحيب بمشاركة النساء جنبا إلى جنب مع الرجال. و كان الملفت أن تبقى بعض النسوة في ساحات الاعتصام طوال الليالي. ومع ذلك، فقد تغيرت طبيعة مشاركة النساء في الساحات عندما تم انتقاد ذلك في العلن. فبعد أن تحدث الرئيس السابق علي عبدالله صالح في كلمة له (أبريل ٢٠١١) ودعا إلى عدم تظاهر النساء مع الرجال، مشددا على المبادئ الدينية والأخلاقية في محاولة منه لنزع الشرعية عن المظاهرات ضد الحكومة، تغير الوضع بالنسبة للنساء المتظاهرات. وكنتيجة للنقاش، في ١٦ أبريل، تم مهاجمة ناشطات في الساحة بعد أن رفضن تنظيم مسيرات غير مختلطة.

وبسبب زيادة هيمنة حزب الإصلاح الذي يضم الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، على الساحة، فإنه حدث فصل عام، وتم إنشاء جدار يؤكد الفصل الفعلي بين النساء والرجال. و قد كان من نتائج ذلك أن تلاشت حالة تطبُّع الرجال في المشاركة جنبا إلى جنب مع النساء بشكل تدريجي وبدأت المضايقات تزداد في مايو ٢٠١١، وعلى إثر ذلك ، ونتيجة لتضاعف حالة العنف على مداخل الساحة منذ سبتمبر ٢٠١١ ضعفت همة النساء عن المشاركة في المظاهرات. وهو ما أدى في حصيلته إلى حصر المشاركات الأساسية للنساء في تظاهرات الجمعة التي كان ينظمها حزب الإصلاح بصورة أساسية.

و مع تزايد مشاركة النساء في المظاهرات التي اتخذت شارع الستين في صنعاء فضاء لها للاحتجاج ولإقامة صلاة الجمعة أسبوعيا، تجلت قدرة حزب الإصلاح على حشد النساء في المظاهرات. غير أن هذا الحزب في الوقت ذاته قد عمد إلى إضعاف النشاط السياسي لبعض الأفراد من العنصر النسائي اللاتي يتعارضن مع منظومته القيمية. ومع مشاركة النساء المنتميات إلى خلفيات اجتماعية وسياسية مختلفة في الاحتجاجات، واصل حزب الإصلاح احتكار حشد النساء، كما هيمن خطابه الفكري فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة على بقية الخطابات.

وعند النظر إلى سكان اليمن ككل، فإن إجماعا واضحا حول ماهية الدور الذي لعبته النساء خلال احتجاجات ٢٠١١لم يتبلور في حيز الوجود. وعند طرح هذا التساؤل على المبحوثين في الدراسة، قال ٣ ٪ من الرجال و ٣٦,٤٪ من النساء أن النساء لعبن دورا كبيرا في تظاهرات ٢٠١١، بينما قال ٣٣,٢٪ من الرجال و٣٦ ٪ من النساء بأن دور النساء كان محدودا. ومن الملاحظ أنه يغلب على النساء الاعتقاد أن دورهن في المظاهرات لم يرقَ إلى الدور الذي لعبه الرجال.

الرسم البياني ١: هل لعبت النساء دورا في احتجاجات ٢٠١١؟

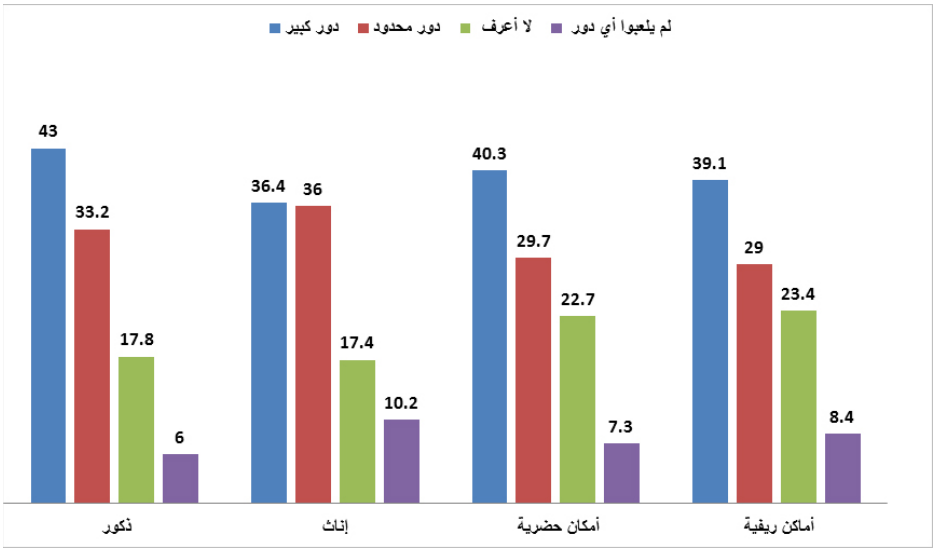

ومهما يكن من أمر، فإن مشاركة المرأة في التظاهرات قد كانت سببا في ظهور اليمنيات على النطاق العالمي. وكان تكريم توكل كرمان بجائزة نوبل للسلام للعام ٢٠١١ بمثابة الانجاز الأكثر أهمية. ولم تشارك النساء في المظاهرات فحسب، بل بدأن بمناقشة السياسة في التجمعات والمؤتمرات العامة. وارتباطا بتسييس النساء في سياق مظاهرات ٢٠١١، وبتغيير النظرة تجاه المشاركة السياسية للمرأة في الأمور العامة، علقت الآمال على "الربيع العربي" في أن يكون فرصة سانحة لتحقيق تقدم بشأن حقوق المرأة. وعلى إثر توقيع المبادرة الخليجية، لم يعد للمتظاهرين ، سواء كانوا رجالا أو نساء، تأثير كبير في التطور السياسي في البلد لاسيما بعد نقل المفاوضات للمستويات السياسية وهيمنة القوى السياسية التقليدية على السلطة. وما كان من آمال حول تحسين حقوق النساء أضحت تعلق على أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين فوضتهم المبادرة الخليجية لحل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس تحاور كافة الأطياف الاجتماعية.

المرأة خلال الفترة الانتقالية

بعد أن أثرت الاحتجاجات الشعبية لمدة ١١ شهر في العام ٢٠١١ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد، دشنت الاتفاقية التي تم التوصل إليها بوساطة خليجية ودعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مرحلة انتقالية بهدف إعادة الاستقرار إلى البلد. ونصت الاتفاقية المسماة بالاتفاقية الخليجية، التي وقعها في ذلك الحين علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام من جهة وتحالف المعارضة، أحزاب اللقاء المشترك، من جهة أخرى في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، على تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعقد مؤتمر حوار وطني بهدف حل كافة الصراعات بين مختلف الجماعات الاجتماعية وخلق إجماع وطني. ومما يؤسف له أن تشكيلة الحكومة الجديدة قد تكونت فقط من ثلاث نساء من إجمالي ٣٤ وزيرا، حيث كانت قد عملت اثنتان منهن في مناصب وزارية قبل احتجاجات ٢٠١١، وتم تعيين حورية مشهور كوزيرة حقوق الإنسان، المنصب الذي كان حكرا على النساء منذ إنشاء الوزارة. ويتضح من ذلك أن النساء لم يستطعن تحقيق تقدم هام من حيث مشاركتهن في الحكومة منذ احتجاجات ٢٠١١.

ولأن مؤتمر الحوار الوطني قد أوجد فرصة لتشكيل دستور جديد، فإن مشاركة النساء في المؤتمر كانت الأكثر أهمية في النضال من أجل حقوق المرأة. ونظرا لأهمية مؤتمر الحوار الوطني، فإن تشكيلة المؤتمر كانت في غاية الأهمية لجميع شرائح المجتمع التي أرادت أن تحافظ أو توسع من حقوقها في أي يمن مستقبلي. وفي الأشهر التي سبقت مؤتمر الحوار الوطني، استغرقت عملية اختيار الممثلين نقاشات مكثفة، حيث تنافست مجموعات سياسية واجتماعية مختلفة من أجل التمثيل. ومنذ توقيع المبادرة الخليجية حتى بدء مؤتمر الحوار في ١٨ مارس، ٢٠١٣، تم مناقشة تمثيل النساء في المؤتمر بشكل واسع، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. ولخص مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، جمال بن عمر، هذا الجدل بشكل جيد عندما صرح بأن "القوى السياسية اليمنية قد اختلفت حول كل شيء، ولم تتفق إلا على شيء واحد وهو اقصاء المرأة."[٧]

ومع الحماس الخافت الذي أبدته الأحزاب السياسية لإشراك المرأة في الحوار الوطني كشريحة متميزة، فإن طريق مشاركة وتمثيل المرأة لم تكن مفروشة بالورود. ومع ذلك، فعندما بدأت الترتيبات لمؤتمر الحوار الوطني، مارس المجتمع الدولي المتمثل في الدول التي تبنت اتفاقية مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ضغوطات على الأحزاب السياسية والحكومة لإشراك المرأة في المؤتمر. وكنتيجة لذلك، أعلنت اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني في ديسمبر ٢٠١٢ أن مؤتمر الحوار الوطني سوف يضم ٣٠ ٪ من النساء من إجمالي ٥٦٥ عضوا في مؤتمر الحوار الوطني.[٨] إضافة إلى أن قضايا المرأة في ذاتها ستمثل في مجموعة تضم ٤٠ امرأة.

أولا، المعايير العامة صالحة لكافة المشاركين غير الحزبيين: يجب أن يكون كل المشاركين في مؤتمر الحوار يمنيين ويتمتعون بالأهلية القانونية كاملة وعلى درجة عالية من المسئولية والالتزام بحقوق الإنسان وقوانين حقوق الإنسان الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون لهم أي سوابق في انتهاكات حقوق الإنسان أو أي جرائم ضد الإنسانية أو أي انتهاك للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.و إلى ذلك، فإنه يشترط في عضو الحوار الوطني أن لا يكون خاضعا لأي عقوبات يفرضها مجلس الأمن الدولي.

ثانيا، معايير خاصة: ينبغي على النساء المشاركات في مؤتمر الحوار أن يكنَّ غير متحزبات وأن يكن ناشطات في قضايا النساء والمجتمع وأن يكن عضوات في منظمة ناشطة أو من المعروفات بمشاركتهن في المحافل العامة.

٧ مأرب برس (٢٠١٢).

٨ مؤتمر الحوار الوطني، التقرير النهائي للجنة الفنية (٢٠١٢) متاح في الانترنت على الرابط
http://www.hiwar-watani.org/uploads/1/5/2/3/15238886/final_report_to_the_pres.ndc.pdf

وعلى الرغم من الظروف الصعبة والمعارضة التي واجهتها النساء من سياسيين محافظين، فقد نجحت النساء في أن تمثل في كافة فرق مؤتمر الحوار الوطني. ومع ذلك، واجهت النساء انتكاسة حينما لم تلتزم لجنة التوفيق(وهي لجنة أنشئت لحل الخلافات بين فرق العمل والتنسيق لمخرجات مجموعة العمل في مؤتمر الحوار الوطني ومتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني) بـ اعطاء نسبة٣٠ ٪ المحددة كنصيب (كوتا) للمرأة، ولم تُمنح المرأة إلا نسبة مشاركة تقدر بـ ٢٥ ٪ فقط . ونظرا لأهمية لجنة التوفيق، فإن عدداً من الأعضاء النساء احتججن على هذه النسبة خلال أعمال المؤتمر في محاولة للحصول على تمثيل تام في اللجنة بنسبة ٣٠ ٪.

النتائج الأساسية لمؤتمر الحوار الوطني فيما يخص حقوق المرأة

منذ انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في مارس ٢٠١٣ صدرت عدد من التقارير والتوصيات التي تشكل مبادئ عامة يصاغ الدستور على أساسها في نهاية المؤتمر. و قد جاءت التوصيات التي تلامس بعض قضايا المرأة في إطار توصيات أخرى ولم توضع في تصنيف خاص.، وهو ما يعكس الجهود التي بذلتها عضوات المؤتمر للتوصل إلى توصيات بذات القدر من الأهمية ، وليس في شكل ملف لحقوق مجموعة من النساء. وطبقا للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، ينبغي أن تكون نتائج مؤتمر الحوار الوطني بمثابة توصيات تنويرية لصياغة دستور جديد. ومن الواضح أن فرق العمل تسعى لتمهيد الطريق من أجل وضع دستور أكثر عدالة فيما يخص النساء بحيث يضمن حق المواطنة المتساوية ويحمي النساء من العنف. كما تطرقت التوصيات إلى التعليم والرعاية الصحية للأم والطفل وقانون الأحوال الشخصية والعنف بناء على النوع الاجتماعي والحقوق الاقتصادية ومنح المرأة ٣٠ بالمائة كوتا في المشاركة السياسية. وعلاوة على ذلك، أوضحت اللجنة الفنية بأن مؤتمر الحوار الوطني ينبغي أن يناقش محتويات المادة ١٥ من قانون الأحوال الشخصية الذي يمنع معاشرة الفتاة حتى تصل إلى سن البلوغ بدلا من تحديد سن أدنى للزواج.

ويكمن العائق الأساسي لمشاركة النساء الفاعلة في مؤتمر الحوار الوطني في فشلهن في تحديد أهدافهنَّ وإيجاد قواسم مشتركة للتقريب بين الأيدولوجيات السياسية المختلفة. وتقول بلقيس اللهبي، نائبة رئيس فريق القضية الجنوبية" إن تأثير النساء في مؤتمر الحوار الوطني ما يزال يتسم بالطابع الفردي؛ فكل امرأة قوية بمفردها، مؤكدة فشلهن في تشكيل قوة جماعية ضاغطة ". وتضيف " في كل مرة نحاول عقد اجتماع يضم المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني من أجل مناقشة قضاياهن وأولوياتهن كنساء، لا تحضر سوى ٢٠ ٪ منهن. و الأحزاب ترى من طرفها أنها قد تكرمت علينا بما قدمته لنا وهو منحنا ٣٠ بالمائة كوتا تمثيل، مع أن ذلك لا يعدو كونه واحدة من النقاط المرجعية التي ألزِمَت الأحزاب بتحقيقها كشرط لمشاركتها في المؤتمر". ويلخص هذا التصريح وضع الدفاع عن حقوق المرأة في مؤتمر الحوار الوطني. ويذكر أن النساء قد تمكن من الحصول على مناصب قيادية في فرق العمل حيث كان ذلك ضمن شروط وضعها المجتمع الدولي. وعلى أية حال، انتماء النساء لأحزاب سياسية قد صعّب من إيجاد قاسم مشترك لإقامة لوبي ضغط قوي لحقوق المرأة بداخل مؤتمر الحوار الوطني.

توصيات مؤتمر الحوار الوطني بخصوص المرأة

المواطنة:

- لا بد أن تمنح الحقوق على قاعدة المساواة بين الذكور والإناث، وبالتالي، فإن مصطلح "مواطن" يشمل كلاً من الذكور والإناث.
- المساواة بين الرجال والنساء في الكرامة الإنسانية ومنح المرأة الاستقلال المالي و القانوني.
- تمنح الدولة النساء كافة الحقوق المدنية والسياسية وتلتزم بتمكين المرأة من ممارسة كل حقوق المواطنة المتساوية.
- يتساوى كافة المواطنين أمام القانون وتجرم كل أنواع التمييز على أساس الجنس أواللغة أو اللون أو العرق أو المهنة أو الحالة الاقتصادية أو المعتقد أو الطائفة أو الايدلوجية أو الرأي أو الإعاقة.

التعليم:

- مجانية التعليم حق لكل مواطن وينبغي أن تضطلع الدولة بتوفير ذلك.
- على الدولة رعاية النساء والشباب.
- تلتزم الدولة بتقديم حوافز وتوفير بيئة ملائمة لضمان التحاق الفتيات بالتعليم .

صحة المرأة والطفل:

- تلتزم الدولة بإيجاد سياسات فعالة للرعاية الصحية للأم والطفل.
- يجب على الدولة أن تمنح كل أم العناية والدعم اجتماعي.
- تلتزم الدولة بإنشاء وحدات صحية خاصة للصحة الإنجابية في كل مديريات المحافظات في أي مكان يكون هناك حاجة للأجهزة والطاقم الصحي إضافة إلى إيجاد نظام يقوم بإحالة الحالات الحرجة إلى المشافي.
- تضطلع الدولة بتوفير الحماية للأمهات والرعاية الصحية للأطفال، كما يتوجب عليها توفير خدمات رعاية صحية مجانية، لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

الأحوال الشخصية :

- تمنح الدولة المطلقات الحق في الحصول على مأوى في حال كان لديهن أطفال.
- يُمنح أي عربي متزوج بيمنية الجنسية اليمنية بعد خمسة أعوام من الزواج، كما يمنح غير العربي المتزوج بيمنية الجنسية بعد عشرة أعوام فيما يُمنح الأطفال الجنسية اليمنية بعد الولادة فورا في كلا الحالتين.

العنف بناء على الجنس

- المساواة بين الرجال والنساء في مسألة التنازل عن الدية[٩] وكذلك اعتبارها كمبدأ دستوري.
- تتحمل الدولة، في الواقع وفي التشريعات، مسؤولية حماية أشخاص أو شرائح اجتماعية معينة مثل المهمشين والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات من أي تمييز.
- تجريم كل أنواع العمالة القسرية والعبودية وتجارة العبيد وتهريب الرجال والنساء والأطفال.
- ينبغي تنفيذ سياسة وطنية تعكس صوة إيجابية عن النساء والشباب إلى جانب وضع نصوص دستورية من أجل نشر ثقافة خالية من التمييز بناء على النوع الاجتماعي.
- تمنح الدولة النساء كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلتزم بتمكين المرأة من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية، كما تتحمل الدولة مسؤولية إنهاء التمييز ضد النساء وحمايتهن من كل أشكال العنف والممارسات غير الإنسانية من خلال إصدار التشريعات اللازمة.

الحقوق الاقتصادية

- تمنح الدولة المرأة الريفية حق المشاركة في التنمية الريفية من خلال تنفيذ خطط تنموية في كافة المستويات إضافة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الدولة أن توفر كافة أنواع التدريب والتعليم الذي قد يساهم في القضاء على البطالة والأمية بين النساء ويساعدهن في الحصول على فرص عمل وتأمين وقروض زراعية وتكنولوجيا ملائمة.
- تلتزم الدولة بتزويد النساء بالخدمات التي تسهل عليهن إنجاز واجباتهن المهنية والأسرية في نفس الوقت.
- يجب أن تضطلع المرأة بدور بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتحمل الدولة مسؤولية تمكين النساء من فرص الاستثمار وتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية سواء بشكل فردي أو من خلال منظمات متخصصة إضافة إلى القطاع الخاص.

المشاركة السياسية

- تلتزم الدولة بمنح المرأة تمثيلا بنسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ من أجل أن تتمكن من المشاركة بفاعلية في كل مؤسسات الدولة إضافة إلى المجالس المنتخبة والمعينة.
- تضطلع الدولة بمهمة رعاية و تنمية النساء والشباب في كافة الجوانب الدينية والأخلاقية والثقافية والعلمية والجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى التمكين السياسي الفعال.

استقلالية الهيئات الخاصة

- تعد اللجنة الوطنية للمرأة كيانا مستقلا ، تشارك في إعداد وتصحيح السياسات العامة بطريقة تضمن تحسين وضع النساء ودورهن في التنمية بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقهن من دون أي تمييز.

[٩] الدية: تعويض مالي يدفع لورثة الضحية .

النساء على مستوى القواعد الشعبية : مطالب ورؤى المرأة اليمنية العادية في "يمن جديد"
النساء في اليمن عقب "الربيع العربي"

عند طرح سؤال عما إذا كان وضع النساء قد تحسن أو تدهور على إثر احتجاجات ٢٠١١، أجاب ،فقط ،١٨,٤٪ من الرجال و ١٨,٨٪ من النساء أنهم شعروا بتحسن فيما يخص ذلك، بينما قال معظم المبحوثين أنهم لا يشعرون بأي تغييرات. وتؤيد هذه النتائج أقوال المشاركين في المجموعات المركزة.

الرسم البياني ٢: هل تحسن وضع النساء منذ اندلاع احتجاجات العام ٢٠١١؟

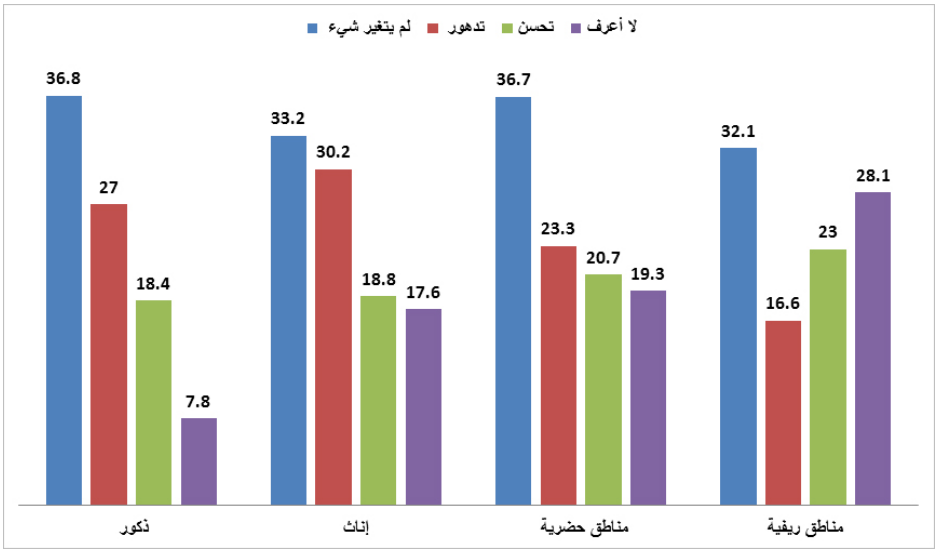

اتفق كافة المشاركين في المجموعات المركزة بأن الوضع الأمني المتدهور بشكل متسارع بعد مظاهرات ٢٠١١ يؤثر على النساء بشكل سلبي. ومع ذلك، فإن عدم توفر الأمن يؤثر على السكان بشكل عام، النساء والرجال، وقد اتضح ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها المشاركون في المجموعات المركزة. وتتضمن الأمثلة حوادث إطلاق النار والاغتيالات العشوائية وانتشار الأسلحة والعصابات في الطرق خارج المدن الرئيسية، وزيادة التحرشات الجنسية والسرقات خلال انطفاء التيار الكهربائي، وغياب قوات الشرطة في المدن مثل الحديدة وعدن بالإضافة إلى زيادة الجريمة بشكل عام. وفيما ذكر كثير من المشاركين أن الأوضاع الأمنية تؤثر على المجتمع بشكل عام، أصبح من الواضح أيضا أن الطبيعة المحافظة للمجتمع اليمني تشكل عبئا إضافيا على النساء. ووافقت الكثير من النساء على هذه النقطة بعد أن أوردن قصصا شخصية لبعض أقاربهن الذين منعوهن أو منعوا قريباتهن من الذهاب للعمل أو المدرسة أو المشاركة في أي أنشطة اجتماعية جراء المخاوف الأمنية.

اتفق المشاركون في المجموعات المركزة أن تلك النساء المنتميات منذ وقت سابق لأحزاب سياسية تحسن وضعهن بشكل واضح عقب احتجاجات ٢٠١١. على سبيل المثال، تمكنت بعضهن من إقامة منظمات خاصة واشتهرت بعضهن في وسائل الإعلام كما ساهمت أخريات في صنع القرار السياسي. ومع ذلك، قالت النساء في عدن وإب أن مظاهرات ٢٠١١ قد أثرت على حياتهن سلبا، وأن المظاهرات قادت إلى سلسلة من الأزمات المتعاقبة التي زادت من معدلات الفقر، وأثرت في نهاية المطاف على حياتهن بشكل سيء. و تعتقد النساء في تعز والحديدة أنه على الرغم من حرية التعبير، إلا أنه

لم يتغير شيئ فيما يخص نساء اليمن. وفي الحديدة على وجه التحديد، قالت المشاركات إن النساء اليمنيات ما يزلن كمن يدور في الرحى وإن الانجاز الوحيد الذي تحقق لهن هو الحصول على ٣٠ ٪ كوتا في مؤتمر الحوار الوطني. وأضفن أن حالة من اليأس تنتابهن بشأن مستقبل البلد، مشيرات إلى السياسيين الذين لم يتمكنوا في الماضي من حل مشاكل المرأة ما يزالون يقبضون على زمام السلطة.

في تعز وأمانة العاصمة، كان هناك حماس أكبر وسط المشاركين حيث عزوا التحسن السياسي للنساء إلى مشاركتهن الواسعة في احتجاجات ٢٠١١. ومع ذلك، عبر الرجال في تعز عن مخاوفهم من تأثير تمكين النساء على تقيدهن بالقوانين الأسرية، مشيرين إلى أن من الممكن أن تكافح النساء من أجل حقوقهن؛ الأمر الذي قد يكون جيدا عندما يكافحن من أجل مزيد من التعليم والاستقلال ماليا، لكنه قد يتحول إلى أمر بسلبي؛ وذلك عندما تتمرد النساء على أسرهن. ومع ذلك، شددت النساء في أمانة العاصمة على أن الرجال يبدأون بفرض قيود على زوجاتهم وقريباتهم لمنعهن من أن يصبحن مثل تلك الناشطات السياسيات اللاتي يظهرن بشكل متكرر في شاشات القنوات التلفزيونية ويتخوفون من أن منح مزيد من الحريات للمرأة سوف يشجعهن على التمرد على العادات الاجتماعية. في عدن ذكر الرجال أن المظاهرات لم تكن لتحقق ما حققته لولم تشارك فيها النساء، مؤكدين أن المظاهرات أتاحت – لأول مرة- للنساء اكتشاف قدراتهن وشجاعتهن.

هناك تصور عام لدى المشاركين في المجموعات المركزة بأن رفاهية المرأة تنعكس على رفاهية المجتمع عامة. ويربط معظم الرجال الذين يؤيدون هذه الفكرة بين مكانة المرأة في المجتمع و قدرتها على مساعدة الأسرة ماديا. أما في عدن، فقد قال الرجال إنه إذا لم توفر وظائف ورعاية صحية للنساء، فإن انتاجهن وكفاءتهن في العمل سيتدهوران ويؤثران على رفاهية الأسرة. ويقصدون بذلك أن النساء يمكن أن يساعدن أسرهن ماليا على نحو أفضل في حال تحسنت ظروفهن المعيشية. وعلاوة على ذلك يعتقد هؤلاء الرجال بأن النساء دائما ما يطمحن في الوصول إلى مناصب رفيعة في وظائفهن؛ وهو الأمر الذي يجعلهم يستنتجون بأن النساء يجتهدن في إنجاز مهامهن ويتمتعن بمستوى عالٍ من النزاهة و الكفاءة والشفافية، كما يعتقدون أيضا أن من المهم تحسين وضع النساء وتشجيعهن على العمل، لأنّ هذا سيقود إلى ما أطلقوا عليه مجتمع خالٍ من المشاكل. وفي تعز، تطابقت أراء الرجال إلى حد كبير مع رجال عدن، بينما وصفت نساء تعز بالتفصيل إلى أي مدًى سوف ينعكس مستوى عيشهن على وضع المجتمع ككل. ويعتقدن أن دورهن يكمن في دعم أسرهن ماليا، موضحات أن عمل المرأة يعد الطريقة الوحيدة لزيادة دخل الأسرة. وفي العاصمة صنعاء، ذكر الرجال والنساء أن وضع المرأة يعكس حالة المجتمع بشكل عام وأن كل تجارب البلد تؤثر على النساء، مؤكدين أن تحسين وضع المرأة لا يمكن أن يتم بمنأى عن الرجل. وذكر المشاركون في المجموعات المركزة من العاصمة صنعاء أن النساء والرجال يعانون على حد سواء من الوضع السياسي والاقتصادي في البلد. وفي إب والحديدة، تحدثت النساء عن مستوى المعيشة السيئ الذي يعشنه؛ مشددات على أن ذلك يؤثر بشكل سلبي على المجتمع عامة. ومع ذلك، يعتقد الرجال من نفس المحافظتين أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تؤثر سلبا على المجتمع تتمثل في عدم قدرة المرأة على القيام بواجباتها والعناية بزوجها؛ إذ هو الشخص الذي يتوجب عليه تحمل مسؤولية رعاية الأسرة من جهة مقابلة.

وبشكل عام ، لم تحسن احتجاجات ٢٠١١ إلى من الظروف المعيشية للمرأة في اليمن ، لكن زيادة منسوب حرية التعبير، وتمكين المرأة من التعبير عن نفسها سياسيا كانت من أهم الانجازات. وفيما يشكل الوضع الأمني المتدهور العائق الأكبر أمام النساء منذ اندلاع أحداث ٢٠١١، فإن العادات الأسرية المنتشرة في المجتمع تعيق النساء، أيضا، من القيام بدور سياسي أكثر نشاطا. وفيما اتفق الرجال بشأن تحسن وضع المرأة، فإنهم لم يقصدوا بذلك إلا ما يخص تمكن المرأة من مساعدة أسرتها بشكل أفضل، بينما يُنظر بشكل عام إلى نشاطها السياسي على نحو سلبي. ولهذا السبب، تعتمد النساء على الناشطات السياسيات للتحدث عن هن على المستوى الوطني.

تصور المواطنين عن ناشطات حقوق المرأة
وعضوات مؤتمر الحوار الوطني والعاملات في المنظمات

لم تتمكن أي مجموعة من المشاركات في المجموعات المركزة من تسمية إحدى المدافعات عن حقوق النساء. وفي تعز، أشار الرجال إلى بشرى المقطري وتوكل كرمان، لكنهم قالوا إنهم لا يعرفون ما إذا كانت المقطري أو كرمان ناشطات حقوقيات وإنهم لم يسمعوا عنهن سوى في وسائل الإعلام ومن خلال مشاركتهن في المظاهرات. في إب وتعز وعدن، قالت النساء إنهن لا يعرفن شيئا عن حقوق المرأة أو عن أولويات المدافعات عن حقوق المرأة. وقالت النساء في أمانة العاصمة إن أولويات المدافعات عن حقوق المرأة ذات طبيعة سياسية وإن نشاطهن يخدم مصالح سياسية معينة أو تحقيق أهداف خاصة. في الحديدة، قالت النساء إن الناشطات اللاتي يعملن في مجال حقوق الإنسان يتبنين فقط أولويات الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها.

ويرى الرجال في تعز أن أوليات المجموعات المناصرة لحقوق المرأة تعكس فقط أجندة غربية ولا تهدف إلا إلى تفكيك مؤسسة الأسرة. ولم يقدموا سوى هذا التبرير بشأن عدم استساغتهم للمدافعات عن حقوق المرأة. وفي كل من أمانة العاصمة وعدن، اتفق الرجال على أن أهم الأولويات لمجموعات حقوق المرأة تتمثل في الصحة والتعليم. ووافقت النساء في معظم المجموعات على أن جهود المدافعات عن حقوق المرأة تركز على تحسين الظروف المعيشية وتوفير الخدمات الصحية والغذائية. ومع ذلك ، ذكرت نساء الحديدة أن هذه الأولويات ليست موجودة في أجندة المدافعات عن حقوق المرأة وأنهن لا يهتممن سوى بالمشاركة السياسية للمرأة. وبشكل عام، تذبذبت المواقف تجاه ناشطات حقوق المرأة، ففيما قالت البعض إن الناشطات يعملن بجدية لتحسين الظروف المعيشية للمرأة، قالت أخريات إن الناشطات يستخدمن قضايا المرأة لمجرد تحقيق مصالح شخصية.

وبشكل مشابه لمستوى المبحوثين المعرفي تجاه المدافعات عن حقوق النساء، لم تتمكن أي من المجموعات من تسمية أي عضوة من المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني. وفي عدن و إب، قال الكثير من المبحوثين إنهم لا يمتلكون تلفازا ولهذا السبب لا يستطيعون متابعة مؤتمر الحوار الوطني، مضيفين أنهم في أغلب الأوقات يستمعون إلى الراديو. وفي العاصمة صنعاء والحديدة وتعز، قالت النساء إنهن لا يعرفن كثيرا عن النساء المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني ويعتقدن أنه تم تمثيل النساء المتعلمات فقط في المؤتمر. في إب، قالت المبحوثات إن النساء الفقيرات والمهمشات "الأخدام" لا يشاركن في مؤتمر الحوار الوطني.

ويفتقر أغلب المبحوثين إلى معلومات أساسية بشأن مؤتمر الحوار الوطني، وهو ما يعكس طريقة تقييمهم لأهمية مشاركة المرأة. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون في أمانة العاصمة إلى أن النساء المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني لا يعملن سوى من أجل مصالح أحزابهن السياسية. في إب، عبرت النساء عن رغبتهن للتحدث إلى ممثلات مؤتمر الحوار الوطني، لكنهن أشرن إلى أنهن لم يكن لديهن فرصة للتحدث عن مشاكلهن و همومهن مع ممثلاتهن في المؤتمر. وترى المبحوثات في المجموعات المركزة أن التحدث إلى أي نساء يستطعن ردم الفجوة بينهن وبين الحكومة خطوة إيجابية.

ونظرا لأن المشاركين كانوا من النساء والرجال العاملين، فإنه تم توجيه أسئلة لهم بخصوص وجهة نظرهم عن النقابات العمالية، لا سيما التعاونيات والنقابات والاتحادات. و لم يسمع معظم النساء المشاركات في المجموعات المركزة عن التعاونيات إطلاقا. وذكر بعض الرجال الذين عملوا في الستينات والتسعينات أن الاتحادات والنقابات لم تقم بأي دور منذ أواخر السبعينات. في عدن وإب، لم يكن لدى النساء فكرة عما يمكن أن تقدمه النقابة أو الاتحاد لأعضائها، بينما

قالت النساء في تعز إن الاتحادات يمكن أن تكون مجدية لمن يعملون في القطاع الخاص ، لكنهن أكدن أن الاتحادات والنقابات لا تلعب دورا مهما فيما يخص النساء. وفي عدن، قال الرجال إنهم يعرفون عن الاتحادات والنقابات، لكنهم لا يفكرون إطلاقا في اللجوء إلى أي نقابة أو اتحاد يطالب بحقوق الصيادين أو يدافع عنهم. وفي الحديدة، وصفت النساء قيادات الاتحادات على أنها مسيسة، مشيرات إلى أن النساء اللاتي يتولين مناصب قيادية في الاتحادات يعملن لصالح أحزابهن بدلا من مصالح النساء. وعلاوة على ذلك، تعتقد النساء أن القطاعات النسوية داخل الاتحادات أكثر عرضة للفساد، نظرا لبعدها عن عملية صنع القرار التي يسيطر عليها الرجال. في أمانة العاصمة، قالت النساء إن الاتحادات خيار للنساء المتعلمات فقط وإنهن لا يعرفن حتى كيفية الوصول إلى الاتحادات. وعلاوة على ذلك، قال الرجال إن الاتحادات هي الطريقة الوحيدة لمساعدة النساء في الحصول على مزيد من الحقوق في السياسة وفي سواق العمل.

وبشكل عام، تبدو الفجوة بين النساء في القواعد الشعبية والنساء النخبة من المدافعات عن حقوق المرأة واضحة في جميع النقاشات. وتتمحور معظم الانتقادات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق المرأة في أنهن حققن مكاسب شخصية من مشاركتهن في احتجاجات٢٠١١. و يبدو واضحا مما سبق أن دور الأحزاب قد عُدّ غير إيجابي بشكل عام لا سيما عند الحديث عن تحسين وضع المرأة. ونتيجة لذلك، فإن الثقة تكاد تنقطع تماما بناشطات حقوق المرأة اللاتي ينتمين إلى أحزاب سياسية . ويظهر هذا أن النخب السياسية غير قادرة على الوصول إلى قواعد الشعب وبناء ثقة بين المؤيدين المتوقعين.

التأييد الشعبي للقضايا على المستوى الوطني

نظرا للفجوة الواضحة بين الممثلات للنساء والناشطات في مجال حقوق المرأة إضافة إلى العمال والمنظمات والقاعدة العريضة من النساء العاديات، يبرز سؤال حول ما إذا كان الناس العاديين في اليمن يدعمون قضايا حقوق المرأة المثارة على المستوى الوطني. و إذا كانوا داعمين لتلك الحقوق، فإلى أي درجة يصل دعمهم لها؟.

زواج الصغيرات:

وفقا للدراسة المسحية، فقد أيَّد ٧١ ٪ من الرجال تشريع يحدد سن أدنى للزواج بـ ١٧ عاما بينما وافقت ٥٢,٨ ٪ من النساء فقط على ذلك. ويمكن النظر إلى مثل هذه الأرقام على أنها خيبة أمل لناشطات حقوق المرأة اللاتي يحاولن حشد تأييد النساء من أجل وضع حد لزواج الصغيرات في اليمن. وعلى الرغم من الخطاب الديني الذي كان يستخدم بشكل كبير ضد المؤيدين لقانون يحضر زواج الصغيرات، فإن التدهور المتسارع في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأغلبية واسعة من اليمنيين تبقى المحرك الأساسي لزيادة نسبة النساء اللاتي يعارضن وجود تشريع يحضر زواج الصغيرات. وما تزال اليمنيات يحرمن حق الاستقلال المالي، الأمر الذي يؤسس لبيئة تعد فيها آمال الحصول على تعليم أفضل وخدمات أساسية هدفا للخطاب الديني الموجه للنساء وجعلهن يعتقدن أن مثل هذا التشريع المانع لزواج الصغيرات ليس في مصلحتهن ويحرمهن من حياة أفضل قد يجدنها في ذلك النوع من الزواج.

رسم بياني ٣: هل توافق على تحديد سن أدنى للزواج وهو ١٧ عاما ؟

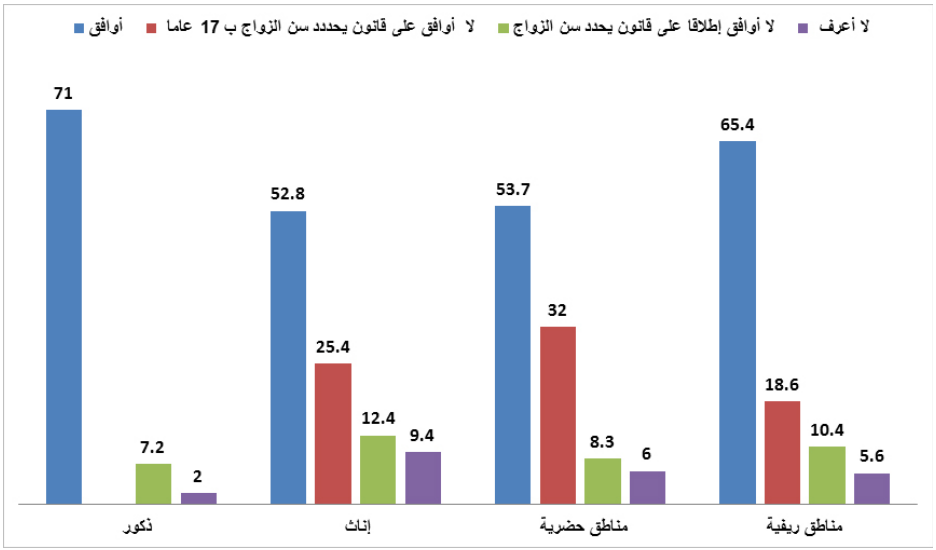

المشاركة السياسية :

القضية الأخرى التي نوقشت على المستوى الوطني هي تخصيص كوتا للنساء بنسبة ٣٠ ٪. وأظهر ٤٢,٢ ٪ من الرجال و ٥٢ ٪ من النساء موافقتهم /هنَّ على منح كوتا لما لا يقل عن ٣٠ ٪ للنساء في البرلمان والحكومة. وربما تعكس هذه الأرقام شكوك الناس في قدرة المرأة على المنافسة في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن الصورة الذهنية عن البرلمان اليمني هو أنه قبلي في جوهره، حيث أن رؤساء البرلمان منذ ١٩٩٤ كانوا شخصيات قبلية كما أن الكثير من أعضاء البرلمان من خلفيات قبلية أو محافظة من تلك التي برزت في العشرين عاما الماضية. ويُنظر إلى المرأة على أنها غير قادرة على الارتقاء بنفسها إلى مستوى متطلبات المناصب التي يمكن أن تعين فيها؛ لاسيما في الأماكن التي يشغلها العنصر الذكوري. ومع ذلك، فعند السؤال ما إذا كان الأشخاص الذين تم مقابلتهم يوافقون على تولي النساء مناصب في الحكومة بغض النظر عن ماهية المنصب، أجاب ٦٥ ٪ من الرجال و٧٣,٢٪ من النساء بنعم.

رسم بياني ٤: هل توافق على تخصيص نسبة ٣٠ ٪ كوتا للنساء في البرلمان والحكومة

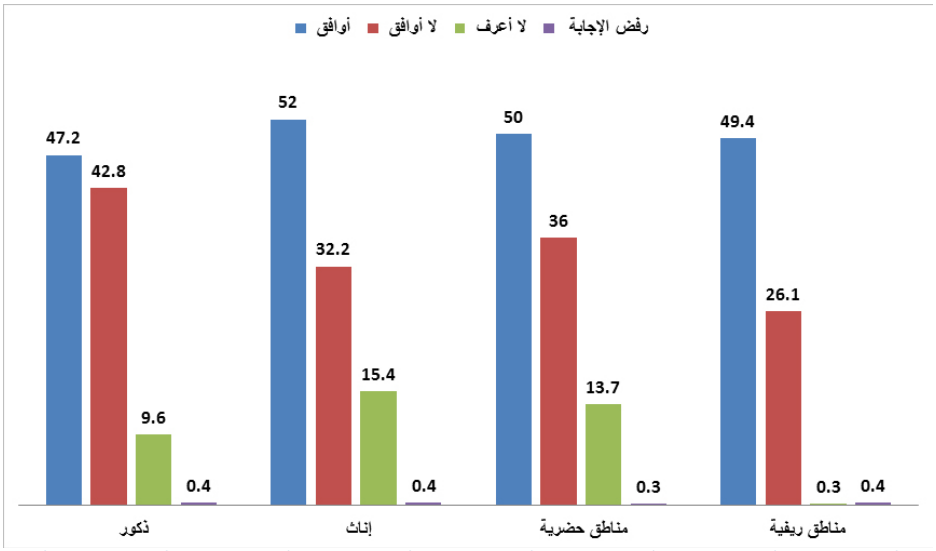

رسم بياني ٥: هل توافق على أن يكون هناك مسؤول من الإناث في الدولة بغض النظر عن منصبها؟

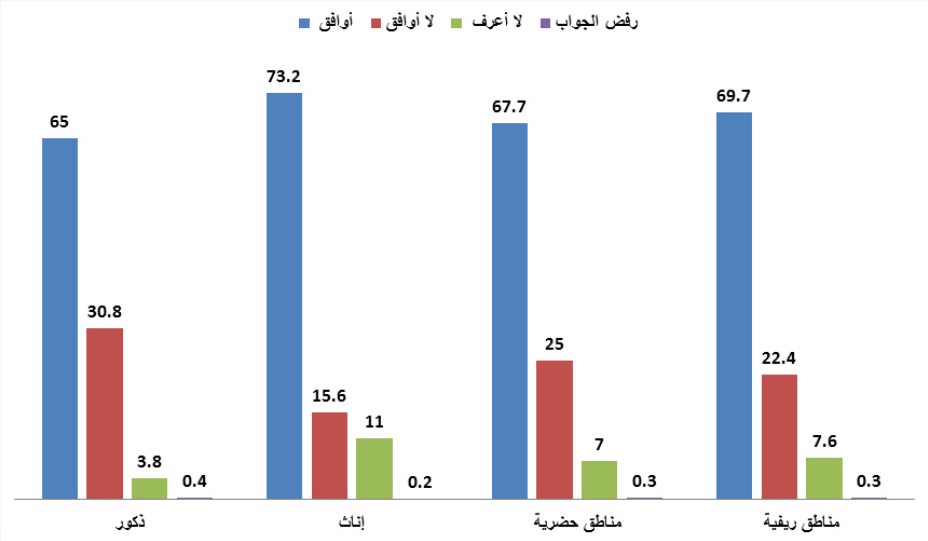

الصحة والتعليم:

إن القضايا التي حظيت بتأييد السكان أكثر هي التعليم والصحة؛ فقد أيد كل من النساء والرجال بشكل كبير مطالبة الحكومة بالتركيز على صحة الإناث والتعليم. وعند مقارنة التأييد الشعبي للاهتمام الحكومي المتزايد على هذين القطاعين الخاصين بدرجة التأييد الشعبي لقضايا النساء الأخرى(تلك التي تمت مناقشتها على المستوى الوطني، مثل تخصيص كوتا بنسبة ٣٠ ٪) كان من الواضح أن سكان اليمن يطالبون بخدمات اجتماعية تقود إلى تغييرات ملموسة في حياة النساء.

الرسم البياني ٦ : إلى أي درجة توافق على زيادة اهتمام الدولة بالخدمات الصحية المقدمة للنساء؟

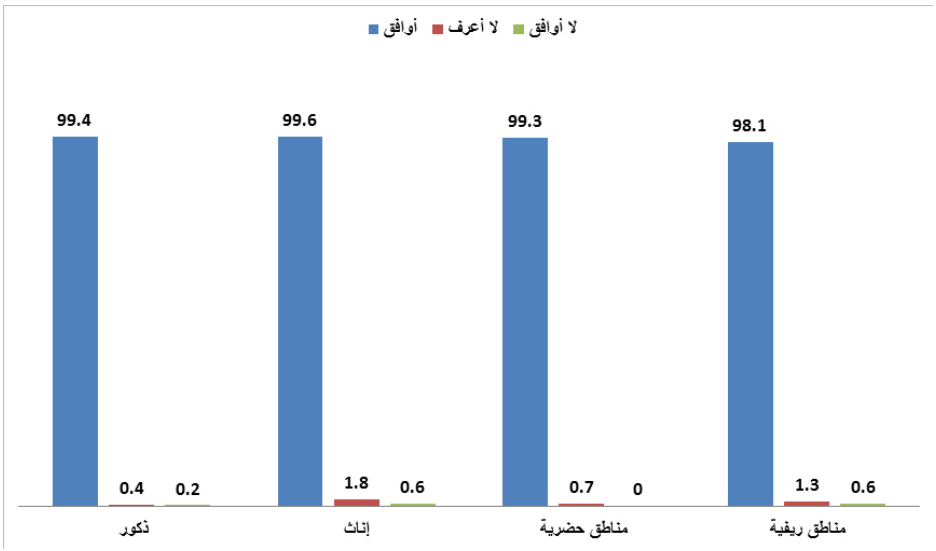

رسم بياني ٧: إلى أي درجة توافق على زيادة تركيز الدولة على تعليم الفتاة؟

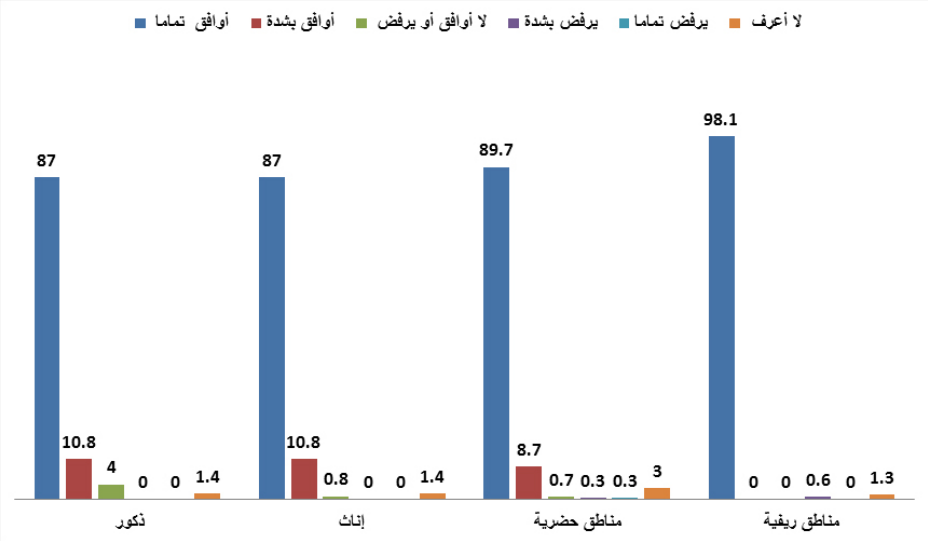

تصور النساء في القواعد الشعبية عن الوضع السياسي الحالي وتأثيراته على المرأة

عند السؤال عن الخمس الأولويات الضرورية لتحسين وضع المرأة، اختارت كل المجموعات الأمن باعتباره الأولوية الأولى لتطوير وضع النساء. وأوضحوا جميعا أنه في حال لم تستطع المرأة أن تذهب إلى العمل أو المدرسة أو المستشفى بشكل آمن، فإنه لن يكون أمامها فرصة لتحسين ظروف حياتها. ويصنف توفير الغذاء، طبقا لمعظم المجموعات، في المرتبة الثانية بعد الأمن، لا سيما توفير الغذاء للشابات والحوامل. وجاء توفير الخدمات الصحية المجانية وزيادة تواجد الفرق الصحية في المناطق الريفية والنائية في المرتبة الثالثة.

أما الأولويات الأخرى، فقد اختلف تصنيفها من مجموعة إلى أخرى مثل الحاجة لتزويد القرى بالمياه والصحة والصرف الصحي وحل مشكلة انقطاعات الكهرباء بشكل عام . وفي إب وعدن، طالبت النساء ببرامج تعليم القراءة والكتابة وتوفير فرص تدريب للنساء لتحسين مستوى المعيشة.و في أمانة العاصمة، يعتقد الرجال والنساء بأن دعم مشاركة المرأة في السياسة يمكن أن يكون حلا لكثير من المشاكل؛ فهن يشعرن بضرورة وجودهن في الحلبة السياسية و أن يكون لهن ممثلات في الحكومة.

الأمن

مثل الأمن الهم الأول الذي عبرت عنه كافة المجموعات المركزة. واعتبرت الوضع الأمني على أنه المؤشر الأهم في وضع البلد بشكل عام. ووصفت كافة المجموعات الوضع الأمني في اليمن بعد ٢٠١١ على أنه الأسوأ حتى الآن. وأورد كل من الرجال والنساء في عدن وتعز والحديدة، أمثلة لانعدام الأمن في الأماكن التي يقطنون فيها حيث كان المثال الأكثر شيوعا هو انتشار مجموعات مسلحة بزي مدني حيث يعتقدون أنها تشكل التهديد الأمني الأعلى بالنسبة لهم. وأوضحوا أن مثل هذه المجموعات المسلحة تقوم بقطع الطرق و ترغم سائقي السيارات أحيانا على دفع مبالغ مالية تحت تهديد السلاح. و وصف المشاركون في المجموعات المركزة من عدن كيف تم إغلاق الأسواق حين دعا الحراك الجنوبي الانفصالي لعصيان مدني.

في إب، اشتكت المجموعات المركزة بخصوص زيادة معدلات الجريمة بشكل عام، حيث اتفقت جميعها بأن الأخدام هي الشريحة الأقل حصولا على حماية أو تعويض أو معاقبة منتهكي حقوقهم في إطار القانون، مشيرين إلى ممارسة التمييز ضدهم بوتيرة عالية. وأوضح الرجال والنساء من إب وصنعاء الذين ينتمون إلى شريحة الأخدام أن النساء في هذه الشريحة الاجتماعية الخاصة التي تعاني كثيرا من الاغتصاب والانتهاكات الجنسية بسبب بقائهن إلى ساعات متأخرة من الليل لتنظيف الشوارع إضافة إلى اعتقاد الناس بأن هذه الشريحة أقل شرفا وأدنى منزلة.

وقالت إلهام، ربة بيت من إب" قضيت ساعة في الشارع ماسكة بزوجي الذي نزف إلى حد الموت بعد أن أطلق عليه رصاصة في الرأس. وعلى الرغم أن كافة الناس يعرفون القاتل، لكنه لا يقف أحد إلى جانب الاخدام عندما يتم الاعتداء عليهم.لا تهتم الشرطة إلا برجال القبائل، أما نحن فلا يكترثون بنا."

وقالت النساء اللاتي يعملن كقابلات في الحديدة وإب وأمانة العاصمة إن الوضع الأمني قد أثر عليهن سلبا. وأوضحن أن انقطاعات الكهرباء المستمرة إضافة إلى الصراعات المسلحة تعيق ذهاب النساء إلى الأسر التي تحتاج إلى الخدمات الطبية، وأكدن على أن أكثر مصدر لدخلهن يتمثل في معالجة حالات في أوقات متأخرة من الليل. وعلى نحو مشابه، قال الرجال في تعز و أمانة العاصمة أيضا إن الوضع الأمني يؤثر على النساء بشكل سلبي وهو ما ينعكس على الوضع الكامل للأسرة، حيث يحد من قدرة النساء على إيلاء النساء الاهتمام الكامل بأسرهن كما هي الحال عندما يكون الوضع الأمني مستقرا.

التغذية

يختلف استهلاك الغذاء من مدينة إلى أخرى طبقا لوسائل وأساليب الانتاج التي تؤثر على الجودة وكمية الغذاء. وعلى أية حال، فإنَّ النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها المجموعات من المحافظات الخمس قد تمحورت حول أن النساء يعانين أكثر من الرجال من عدم توفر الغذاء. واتفقت المجموعات على أن الرجال قادرون أكثر على الحصول على وجبات خارج المنزل بسبب العادات الاجتماعية التي تتيح لهم ترك المنزل وتناول الوجبات الغذائية مع أصدقائهم أو زملائهم. أما النساء فإن عليهن أن يقبلن ما يقدم اليهن في المنزل وهو ما لا يتجاوز وجبة واحدة في اليوم.

وتقول هناء، ربة بين من عدن" لا أستطيع أن أعتمد على وجبة واحدة لي ولأطفالي الستة في أغلب الأيام. وعادة ما يذهب زوجي للأكل مع أصدقائه عندما يستنفذ ما لدينا من طعام، أما أنا فليس بإمكاني مغادرة المنزل والأكل مع الآخرين، حيث يعتقد أنه من العيب على المرأة أن تقوم بذلك".

اشتكى الرجال والنساء في عدن و الحديدة- وأغلبهم يعملون في مهنة اصطياد الأسماك – من الصعوبات التي يواجهونها في سبيل الحصول على الغذاء خلال المواسم التي لا يتوفر فيها صيد السمك. وعلاوة على ذلك، قال المشاركون من المحافظات الخمس إنهم يتناولون اللحوم فقط خلال أيام العيد في صورة مساعدات و صدقات يقدمها لهم بعض الأشخاص. في إب، تحدثت المهمشات عن الأسباب التي ترغمهن على استجداء الناس للحصول على الوجبات الغذائية، مشيرات إلى أن دخل أزواجهن لا يكفي للوجبات اليومية للأسرة. وذكرن أيضا أن الاستجداء أمر ملائم للنساء أكثر من الرجال. وفي أمانة العاصمة، تحدثت النساء عن تفضيل الرجال شراء القات على توفير الضروريات الأساسية لأسرهم. واشتكت النساء من كافة المحافظات الخامس من عدم كفاية الغذاء خلال الحمل وبعد الولادة، مشددات على أن تدهور الوضع الاقتصادي وراء ذلك. وقالت كافة المجموعات المركزة (باستثناء مجموعة واحدة من إب) إن غياب السياسة الزراعية يجعل من تناول الخضار مشكلة، مشيرات إلى أن المبيدات تستخدم بشكل كبير في زراعة الخضار.

الصحة

صنفت كافة المجموعات المركزة الأخطاء الصحية على أنها الهم الأول فيما يخص قطاع الصحة، مؤكدة أن الهيئات الصحية لا تقوم بالمراقبة. وبناء على ذلك، فإنه لا تتوفر معايير رعاية صحية جيدة، وفي ذات الوقت، لا تستطيع الأسر تحمل تكاليف العلاج التي تفرضها المرافق الصحية الخاصة. وأضافت أنه لا يستبعد وقوع أخطاء صحية في المرافق الصحية الخاصة.

اشتكت النساء القادمات من أماكن نائية في عدن و إب والحديدة من وجود نقص في العيادات والمستوصفات الطبية في مناطقهن، إضافة إلى بعد المستوصفات الطبية، الأمر الذي يعيق الوصول إليها. كما تحدثت النساء عن عدم توفر اللقاحات للنساء والأطفال في القرى، وفي ذات الوقت، فإن الظروف المادية الصعبة تعيقهن من الوصول إلى المدن للحصول على اللقاحات اللازمة. و تحدثت النساء من كافة المحافظات التي تشملها الدراسة عن موضوع العيادات الخيرية التي تقوم ببيع وسائل منع الحمل على الرغم من منحها مجانا للمنظمات لتوزيعها دون مقابل.

في تعز، تحدث الرجال أن معالجة النساء لا تعد أولوية لأقاربهن الذكور في معظم الأوقات. ومن المبررات التي تقدم في هذا الصدد ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية وبعد المرافق الصحية إضافة إلى الاستخدام الشائع للعلاج الشعبي، مثل استخدام الأعشاب والعلاجات الأخرى التي تستخدم في المنازل. في أمانة العاصمة، قالت النساء إن العادات والتقاليد ترغم النساء بعدم التعبير عن مشاكلهن الصحية؛ لأن ذلك قد يدفع الزوج لتزوج امرأة أخرى، الأمر الذي يرغم النساء على الانتظار دون علاج حتى يتطور المرض ويصل مرحلة حرجة.

وذكر الرجال من محافظ إب أن الأقارب الذكور لا يريدون أخذ النساء إلى المرافق الصحية، وعلى وجه الخصوص أثناء فترة الحمل، لأن كل الأطقم الصحية غالبا ما تكون من الذكور.

وفي عدن، عبر الرجال عن حزنهم حين تبادلوا قصص زوجاتهم اللاتي عانين من إسقاط حملهن ومشاكل أخرى خلال الحمل جراء عدم توفير العلاج أو نقلهن إلى المستشفيات.

وقال عطاء، أحد الصيادين من عدن" تعاني زوجتي من كل أنواع المشاكل الصحية بسبب عمل المنزل، والحمل المتكرر وسوء التغذية. وفي كل ليلة استيقظ من منامي بسبب صراخها ، لكنني لا أستطيع أن أعمل شيئا غير الاستيقاظ والجلوس بجانبها ومشاركتها في البكاء."

التعليم

أوضحت النساء الأميات في عدن أنهن يرغبن في الالتحاق بالتعليم، لكنهن أضفن أن تكاليف التعليم تحول بينهن و ذلك. وأضفن أن المدارس تقع غالبا في أماكن بعيدة، الأمر الذي يجعل أقاربهن من الذكور يترددون في السماح لهن بالحضور في المدارس. ولم تغب هذه القضية عن الرجال من عدن وتعز الذين شملتهم الدراسة.

وفي أمانة العاصمة، تحدثت النساء عن جودة التعليم، مشددات على أن الكتب المدرسية غير كافية والفصول الدراسية مزدحمة بشكل مفرط، حيث يتجاوز عدد الطلاب أحيانا ١٢٠ طالبا في الفصل، إضافة إلى فساد المعلمين الذين يأخذون الرشاوي ويسمحون للطلاب بالغش في الامتحانات.

وفي الحديدة، اشتكت النساء من الحالة الاقتصادية التي تؤثر على الإناث بشكل سلبي أكثر من الذكور. ويحدث هذا في الحقيقة لأن الآباء لا يستطيعون إلحاق جميع أطفالهم بالمدارس ويميلون إلى إرغام الفتيات على ترك المدارس من أجل الإبقاء على الأولاد في المدارس، حيث يعتقدون أن الأولاد سوف يصبحون المعيلين في المستقبل لأسرهم عندما يكبرون، بينما تتزوج الفتيات في نهاية المطاف ويعتمدن ماليا على أزواجهن.

وفي إب، ذكرت النساء حاجتهن إلى التعليم المهني لا سيما في المناطق الريفية حيث أن المصنوعات اليدوية مثل الكوافي وسلال الخبز لا توفر دخلا كافيا مقارنة بساعات العمل التي يستغرقها هذا الانتاج. وعلاوة على ذلك، أشار الرجال والنساء من شريحة المهمشين (الأخدام) في محافظة إب إلى العنصرية التي يمارسها المدرسون والطلاب كسبب من أسباب عزوفهم عن مواصلة التعليم.

وافق كل الرجال في المجموعة المركزة في عدن بأنه لو كانت زوجاتهن متعلمات، فإنهن قد يساعدن أطفالهن في عمل الواجبات المدرسية و ربما يكن قادرات على مساعدة أسرهن ماديا في حال تمكن من الحصول التام على تعليم وتأهيل ومن ثم فرص عمل أفضل. وشدد كافة الرجال ما عدا واحدا منهم على أنهم لا يمانعون من التزوج بامرأة ذات مستوى تعليمي أعلى من مستواهم. ورفض معظم الرجال في تعز(باستثناء الاثنين الأكبر سنا بين المشاركين)هذه النقطة مشددين على أنهم سوف يدعمون بناتهم لموصلة التعليم العالي، إضافة إلى تعليم الزوجات من أجل أن يتمكن من مساعدة أطفالهن في الدراسة والحصول على فرصة عمل بسيطة. ومع ذلك، ينبغي عليهن ألا يكرسن جل حياتهن للدراسة.

وقال سامي، محاسب من تعز" يميل الرجال للزواج من فتيات ريفيات من أجل التمكن من تشكيل حياتهن بالطريقة المرغوبة لاسيما وهن في مقتبل العمر."

النقل والطرق

القضية التي يُتذمر منها كثيرا في هذا السياق هي إرتفاع أسعار النقل جراء الهجمات على أنبوب النفط الرئيس ومرافق الكهرباء خلال ٢٠١١، الأمر الذي قاد إلى نقص حاد في الوقود وانطفاءات الكهرباء التي أدت إلى اختفاء الغاز والبترول وانحسار تواجده في السوق السوداء بأسعار مضاعفة. وقد قاد هذا إلى ارتفاع تكاليف النقل العام والخاص.

أما في عدن، فقد كان لدى المشاركين نفس الشكاوى. و قد رأت النساء أن هذه المشاكل تشكل عائقا لحرية تنقلهن ومساعيهن للحصول على رعاية صحية لا سيما أن معظم المستشفيات تقع في مركز المدينة ولا يستطعن الوصول إليها. في تعز، اعتبر كل من الرجال والنساء أن المرأة هي الضحية الأولى لضعف البنية التحتية، وعلى وجه الخصوص الطرقات والكهرباء وضخ المياه في المناطق الريفية. ويعد هذا صحيحا لأن مهام جلب الماء والحطب إلى المنازل بشكل يومي تقع على عاتق المرأة. وتتحمل المرأة هذه المهام حتى خلال فترة الحمل.

و في أمانة العاصمة، تشترك النساء في الهموم بخصوص الانتهاكات الجنسية التي تعيقهن من استخدام وسائل النقل العام بسبب أنها غير آمنة للنساء جراء ممارسة الانتهاكات ا لجنسية. وتحصل مثل هذه الأمور حتى في إب التي تتوفر فيها المواصلات العامة وبأسعار زهيدة مقارنة مع المحافظات الأخرى. وقد كانت الحديدة هي المحافظة الوحيدة التي لم يشكُ فيها الرجال ولا النساء، من المشاركين والمشاركات في المجموعات المركزة، من المواصلات العامة والطرقات.

المياه و الكهرباء

تذمر كل من الرجال والنساء في كافة المجموعات المركزة بشكل كبير من نقص توفر المياه وانقطاعات التيار الكهربائي بشكل منتظم من ٢-١٢ ساعة. ومع ذلك، فإن المشاركين القرويين في المجموعات المركزة من كافة الخمس المحافظات لم يشيروا إلى شكاوى استثنائية بخصوص نقص المياه والكهرباء، مشددين على أن هذه الخدمات لم توفر لهم إطلاقا. ويعوض عدم توفر المياه والكهرباء في القرى من خلال الوسائل التقليدية، حيث تتحمل النساء مسؤولية حمل المياه والحطب إلى منازلهن بغض النظر عن ظروفهن الصحية و أعمارهن.

وقالت النساء من مجتمعات الصيادين في محافظة عدن إن عدم توفر المياه وأنظمة الصرف الصحي يحول بينهن وبين إنشاء دورات مياه في المنازل. وأوضحن صعوبة الحصول على للاستحمام في منازل الجيران. وإضافة إلى ذلك، أشرن إلى أن الجيران يتذمرون من غسل الملابس في وسط الشارع وأنهن لا يستطعن القيام بذلك في أماكن أخرى.

ووافق الرجال والنساء من كافة المحافظات على أن النقص في المياه و الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي هو الأمر الذي لا يمكن تحمله في المحافظات الساحلية مثل عدن والحديدة . وفي هذا الشأن، روى المشاركون في المجموعات المركزة قصصا لوفاة أشخاص في المستشفيات الحكومية التي لا تقوى على توفير مولدات على مدار الساعة من أجل توفير التكييف للمرضى والرعاية الصحية اللازمة خاصة في وحدات العناية المركزة.

و في تعز، قال كل من النساء والرجال أنهم حتى في المناطق الواقعة في قلب العاصمة، يحصل السكان على المياه كل أسبوعين ملقين باللائمة على ما وصوفوه بحكم صالح الفاسد وبالبنية التحتية الضعيفة.

أما في العاصمة صنعاء، فقد وصفت النساء كيف أثرت الانقطاعات الكهربائية على أنشطتهنَّ اليومية من حيث الأمن وحرية تنقلهن داخل العاصمة. وقد اتفقن جميعا على عدم شعورهن بالأمان عند بقائهن خارج منازلهن بعد غروب الشمس، مؤكدات بأنهن يتخوفن مما قد يحدث لهن في الظلام. و نتيجة لذلك، تشعر كثير من النساء بأنهن مقيدات، عندما يكن غير قادرات على العمل فترتين و عندما يكن غير قادرات على بيع مصنوعاتهن اليدوية و الغذاء الذي يصنعنه في المنازل في قاعات الأعراس أو في الشوارع. وقد أثر هذا بشكل كبير على دخل النساء.

ساعات العمل

تقدر ساعات عمل الصيادين وعمال الموانئ غير المنظمين في الحديدة وعدن بين ١٢-١٣ ساعة، بينما لا يتجاوز دخلهم اليومي ٩٠٠ ريال إلى ١٢٠٠ ريالا يوميا. واشتكت النساء في عدن بخصوص إلزام الرجال للنساء بمساعدتهم في البحر، حتى عندما لا يكون لديهن المهارات اللازمة لمثل هذا العمل. ويقدرن ساعات عملهن في البحر بين ٤-٥ ساعات في اليوم. واتفق المزارعون في إب وتعز والحديدة على أن النساء يقضين معظم أوقاتهن في العمل في المزارع، مشيرات إلى أنهن يعملن بمعدل ١٥ ساعة في اليوم من دون مقابل. وإلى جانب عملهن في المزارع، تضطلع النساء بمسؤولية نقل الماء من المنابع المائية والآبار إضافة إلى إحضار الحطب. وعلاوة على ذلك، تقوم النساء بعمل مصنوعات يدوية على سبيل المثال سلال الخبز، حيث تستغرق صناعة مثل هذه المواد أشهر بسبب بدائية الأدوات المتاحة لمثل هذه المصنوعات.

وتقول سعيدة ، مزارعة من إب "أمضيت ثلاثة أشهر في صنع سلة خبز، و بعتها فيما بعد بـ ٥٠٠ ريال. وقد عملت في السلة أربع ساعت يوميا"

ولم تشكُ النساء العاملات في تعز والحديدة وأمانة العاصمة عن ساعات العمل بقدر ما شكون من استقطاعات الرواتب. وغالبا ما تنتج هذه الاستقطاعات جراء التزامات المرأة بمهام أخرى في المنزل، لا سيما أثناء فترات الولادة. هذه الالتزامات تسبب تغيب وتأخر عن ساعات الدوام. واتفقن أيضا على أن عدم توفر مرافق للرعاية في النهار تصعب من عمل الأمهات لأنهن لا يستطعن العمل بقدر عمل الرجال. وغالبا ما تواجه العاملات في القطاع الخاص والعام هذه الظروف، الأمر الذي يحتم عليهن الاختيار بين العمل أو الأسرة. و تطابقت إجابات الرجال والنساء بخصوص ما وصفوه بنظام المساءلة غير العادلة بخصوص ساعات العمل للنساء اللاتي لا يستطعن الحصول على مرافق رعاية في النهار خلال ساعات العمل، الأمر الذي يؤثر على التزامهن و حضورهن وانجازهن.

وتقول آفاق، مهندسة حاسوب من الحديدة" كنت واحدة المتفوقين من بين زملائي وزميلاتي، وحصلت على رسالة الماجستير قبل أن أتزوج. الآن وضعت طفلي الأول وانتهت فترة إجازة الولادة. الآن يتحتم علي أن استيقظ مبكرا لأضع ابني في بيت جديه كل صباح. و أصل إلى عملي متأخرة كل صباح، والنتيجة استقطاعات يومية من راتبي. أما بالنسبة لزملائي الذكور فإنهم يغادرون مقر العمل قبل انتهاء فترة الدوام بساعة كل يوم للذهاب لشراء القات، لكنه لا يتم استقطاع أي شيء من رواتبهم لأن مدير الموارد البشرية من الذكور و هو صديقهم. إننا نعيش فعلا في عالم ذكوري."

الخاتمة

لم يتحقق إلى الآن أي تطور يكاد يذكر فيما يخص حقوق المرأة منذ احتجاجات ٢٠١١ ، وهو ما عكس شعور لدى المواطنين أن انجازات هامة لم تتحقق للمرأة في اليمن. وبشكل عام تمثل الطبيعة الذكورية في المجتمع اليمني أكبر عقبة أمام تطوير حقوق المرأة. وبينما يغيب الاهتمام لدى الساسة اليمنيين الذكور بشأن تحسين وضع المرأة بفاعلية وبالنظر إلى تدني التأثير الممنوح لصناع القرار من النساء وفشل المدافعات عن حقوق المرأة في تنظيم أنفسهن بشكل فعال، فإن إحراز تقدم فيما يخص تحسين ظروف معيشة المرأة أمر صعب. وتؤدي الفجوة بين المواطنين اليمنين العاديين من الذكور والإناث والمدافعات عن حقوق المرأة إلى محدودية التأييد الشعبي لأجندة المدافعات عن حقوق المرأة. وفي الوقت الذي لا يكاد يعرف فيه شيء عن المدافعات عن حقوق المرأة في أوساط السكان، فإنه ينظر إليهن بشكل عام بمزيد من السلبية. وبشكل عام، فإن انعدام ثقة السكان في الأحزاب السياسية يؤثر أيضا على الطريقة التي ينظر بها إلى ناشطات حقوق المرأة من قبل الشعب. وينظر في الغالب إلى ناشطات حقوق المرأة بأنهن يعملن لمصالحهن الخاصة أو مصالح أحزابهن فقط، بدلا من العمل لصالح المجتمع. وهذا يؤدي إلى انعدام الثقة بخصوص الناشطات الإناث اللاتي يمثلن مصالح النساء على المستوى الوطني.

و على الرغم من أن التوصيات التي توصل إليها مؤتمر الحوار الوطني تغطي الكثير من أولويات السكان فيما يخص النساء في اليمن، فإن الحاجة إلى إحداث تغييرات ملموسة لتحسين حياة النساء بأسلوب مباشر يخلق بيئة صعبة أمام ناشطات حقوق المرأة لبناء ثقة بين السكان وحشد التأييد من أجل حقوق المرأة. وفيما يعد مستوى التأييد للقضايا الأساسية لأجندة المدافعات عن حقوق المرأة محدودا (مثل تأييد تخصيص كوتا للنساء بـ ٣٠ ٪ و تحديد السن القانوني للزواج) فإن المواطنين العاديين لا يربطون بشكل مباشر أي تحسن في وضع المرأة مع مثل هذه المطالب. و طبقا للقيم الأسرية التقليدية، فإن كلا من الرجال والنساء يؤمنون بأن دور المرأة ينحصر في العناية بالأسرة بأقصى ما تستطيع. وبناء على ذلك، ترتبط أولويات السكان بتحسين مقدرة النساء لتنفيذ هذا الدور بشكل أفضل. وبناء على ذلك، ترتبط أولويات السكان بتحسين قدرات المرأة للقيام بدورها شكل أفضل.

وفيما يتم النظر إلى تحسين صحة المرأة من أجل تمكينها من القيام بدورها، فإن توظيف المرأة ، من جهة أخرى، ينظر إليه كطريقة يمكن للمرأة بها أن تساهم في تحسين دخل الأسرة. وعلى هذا، فإن تمكين المرأة من العمل وتحقيق استقلالها المالي لن يمكناها فقط من دعم الأسرة ماليا ، بل قد يصوناها من الوقوع فريسة للزواج المبكر. و من جهة أخرى، فإن تطور النظرة الاجتماعية إلى المرأة على أنها المعيل المحتمل للأسرة، سيكون من شأنه أن يحدَّ من الحاجة المتصورة لتزويج الإناث في سن مبكر.

ويبقى التحدي الأساسي أمام المرأة في الحاجة إلى الخدمات الحكومية. وفيما يعاني السكان بشكل عام من عدم توفر الخدمات، فإن البحث قد أظهر أن النساء يتأثرن بصورة خاصة من هذا الظرف. إن انعدام البنية التحتية كالكهرباء والطرق والمياه- لا سيما في المناطق الريفية- يعيق النساء من البحث عن مساعدة طبية والذهاب إلى المدارس أو إنجاز أعمالهن بشكل تام.

و مع أن النساء لا يشاركن بشكل عام في الكفاح من أجل تحسين وضع المرأة بشكل خاص، فإنهن يطالبن بتحسين الصحة والتعليم والبنية التحتية. ومن أجل أن تتمكن ناشطات حقوق المرأة من حشد التأييد الشعبي ، فإنه يتحتم عليهن أن يعالجن هذه الأولويات قبل كل شيء. وبتحسين الظروف المعيشة الملحة للمرأة العادية، فإنه لا بد من خلق ثقة بين هؤلاء النسوة في القواعد الشعبية و النخبة السياسية التي تزعم تمثيل النساء في كل مفاصل الدولة.

www.yemenpolling.org